

شروط البيع العامة للممون

يتم ترجيح هذه الاشتراطات بقوة القانون على جميع الاشتراطات المذكورة في وثائق المشتري ، باستثناء اتفاق مكتوب من طوطال المغرب" (فيما يلي "البائع"). يتم تطبيقها إذا لم يوجد اتفاق كتابي مخالف، على كل بيع للمنتجات التي ينجزها البائع، و بالخصوص عبر قاعدة ا- تزييت أو ا- وقود ، لفائدة مهني و جميع القواعد التي يسوغ للبائع احداثها. إن شروط البيع العامة هذه الخاصة بالبائع و المؤرخة في فاتح دجنبر 2015 تلغي و تحل محل جميع النسخ السابقة.

طرق الطلبية : لكي تصح جميع الطلبيات ، باستثناء تلك الصادرة عن ا- تزييت أو ا- وقود ، يجب أن ترسل على شكل قسيمة طلبية مكتوبة على ورق يحمل اسم و عنوان الشركة وطابعها و توقيعها بكيفية قانونية، إلى رقم الفاكس الآتي :

(i) 5.22.48.33.15 (0). +212 أو 5.22.49.20.11 (0) +212 بالنسبة للوقود (خارج الشبكة) ، منتجات صيانة السيارات و الزيوت ،

(ii) 5.22.29.38.21 (0) +212 أو 5.22.20.36.71 (0) +212 بالنسبة لشبكة محطات الوقود وخدمة السيارات و(iii) 5.22.20.26.15 (0) +212 بالنسبة لغاز البترول المسال. يرسل البائع عبر الفاكس للمشتري ، الإشعار باستلام الطلبية. يحتفظ البائع بحق قبول أو عدم قبول الطلبية ، بدون الالتزام بتبرير قراره. يحتفظ البائع بحق إلغاء أو رفض كل طلبية من مشتر قد يوجد بينهما نزاع متعلق بتسديد طلبية سابقة. يؤدي تصديق الطلبية إلى القبول التام و الكامل لشروط البيع العامة هذه، والاعتراف بالعلم التام لذلك و التنازل عن التمسك بشروط شرائه الخاصة أو شروط أخرى. إن مجموع المعطيات المقدمة و التأكيد المسجل تعتبر دليلا على الصفة. و يعتبر التأكيد توقيعاً و قبولاً للعمليات المنجزة. بعد قبول الطلبية من قبل البائع ، يلزم هذا القبول المشتري رغم صلاحيات الشخص الذي بعث الطلبية. يجب أن يشكل كل تغيير يتعلق بالأحجام المقبولة موضوع اتفاق كتابي للبائع. يكون أجل وضع الأصناف رهن التصرف محدداً أثناء كل طلبية و يؤكد البائع بعد ذلك. تكون الكميات الدنيا لكل طلبية و بالنسبة لكل منتج كما يلي : 200 لتر بالنسبة للزيوت ومنتجات صيانة السيارات المعبأة و 4000 لتر بدون تعبئة ، 10 أمتار مكعبة بالنسبة للوقود و 500 كيلوغرام بالنسبة لغاز البترول المسال. وفيما يخص كل طلبيات المنتجات التي قد تقل كمياتها عن الكميات المذكورة سابقاً ، سيتحمل المشتري التكاليف الإضافية للنقل المتعلقة بتكلفة زائدة للنقل وكذا مبلغاً جزافياً قدره 1.000 درهم مغربي بدون احتساب الرسوم.

حالة خاصة لمنتجات الزيوت و منتجات صيانة السيارات: إضافة إلى اشتراطات الفقرة السابقة، تطبق الاشتراطات التالية على منتجات الزيوت و منتجات صيانة السيارات. يتعهد البائع بتسليم المنتجات و الأصناف الموجودة في دليل سلعه و في المخزون يوم الطلبية. يجب أن تشكل كل طلبية منتجات غير مبيئة في دليل سلع البائع أو محددة في الطلبية ، موضوع اتفاق منفصل بين البائع و المشتري. يحتفظ البائع بحق تغيير تشكيلة منتجات دليل سلعه و كذا جاهزيتها بدون إشعار سابق. يمكن للبائع و ذلك بطلب من المشتري، أن يوصي

باستعمال منتج ما. وفي هذه الحالة ، سيعطي البائع التوصية الأنسب لاستعمال منتج ما حسب المعلومات التي بلغها المشتري للبائع. ويوصى المشتري بشدة بمراقبة انسجام نصائح البائع و توصياته مع التوصيات الرسمية لصانع السيارة أو الآلة. ولا يمكن أن يكون البائع مسؤولاً عن أي حادث ميكانيكي قد ينجم بسبب عدم احترام التوصيات الرسمية للصانع.

المبيعات - الأئمة : تتم المبيعات بالأئمة، المذكورة دائماً بدون احتساب الرسوم ، والجاري بها العمل يوم الطلبية بالنسبة للمكان واليوم المحدد، ما عدا بالنسبة للمبيعات المنجزة لفائدة شبكة محطات البائع حيث تتم بالثمن الجاري به العمل يوم الطلبية . إن جميع التغييرات الناتجة عن التعديلات القانونية أو التنظيمية (حقوق الجمارك ، الضرائب والرسوم ، كيفما كان نوعها ، و تغيير تعريفات النقل الخ ...) تطبق فوراً و أثناء الفوترة إذا حدثت بين يوم الطلبية ويوم الفوترة. تخضع الطلبيات الصغرى لشروط خاصة.

تحفظ الملكية: يتم إبرام كل عقود بيعنا تحت تحفظ الملكية. وبالتالي: يعلق نقل ملكية السلع المستلمة للمشتري على الأداء الكلي للثمن. إن الأداء الجزئي لا يبرجح الاستبدال ولا يجوز الإخلال بشرط الملكية هذا. يتحمل المشتري المخاطرة اثر الاستلام. كما يتحمل هذا الأخير بالخصوص عبء التأمين ضد كل مخاطر الخسارة أو التلف أو المسؤولية اللاحقة أو التي خضعت لها المنتجات المذكورة بعد التسليم. من أجل تمكين تعريف السلع الموجودة في ملك البائع، يجب على المشتري أن يحترم العلامات التجارية الملصقة والتوضيحات المذكورة على العبوات. وعلاوة على ذلك ، يجب عليه مسك جرد وتخزين السلع الموجودة في ملكه بمواقع تكون فردية بكل وضوح. يمكن للمشتري خلال أنشطته الاعتيادية التصرف في السلع قبل دفع الثمن بالكامل من أجل تحويلها أو استهلاكها أو إعادة بيعها. يسحب منه هذا الحق بقوة القانون وبدون إعدار مسبق ، في حالة عدم الأداء عند الاستحقاق بغض النظر عن السبب. يجب على المشتري إثر أول طلب أن يرسل للبائع، جرد السلع التي لا زالت في حوزته إلى غاية يوم الاستحقاق ، أو وجوب الأداء أو فتح مسطرة التسوية أو التصفية القضائية. تعد السلع المذكورة في هذا الجرد من السلع التي بقيت غير مسددة. يحتفظ البائع بحق المطالبة بالسلع مادام الأداء لم يتم إنجازه بالكامل ، ولو في حالة التسوية أو التصفية القضائية. يتم استرجاع السلع دائماً على نفقة المشتري . يبرجح هذا البند الخاص بالملكية على أي اشتراط آخر مخالف.

التسليم / المسؤولية / المطالب : يتعهد البائع بأن يبذل كل ما في وسعه من أجل احترام آجال التسليم التي اقترحها على المشتري أثناء الطلبية. لا يمكن إلقاء مسؤولية العواقب المترتبة عن تأخير في التسليم على البائع. يتم تسليم كل سلع البائع و بالخصوص مواد التزييت ومنتجات صيانة السيارات المتوفرة في دليل السلع الخاص بالبائع ، بمكان التسليم المذكور في الطلبية ، شريطة أن يكون واقعا بالمغرب وتسافر دائماً تحت :

L'Incoterm 2000 ICC DDP- delivery duty paid ، باستثناء اتفاق مخالف بين الطرفين. تتم

التسليمات برصيف التفريغ أو بمكان التفريغ ، أو بفتحة تفريغ خزان المشتري. يتم تسليم المنتجات من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة خلال ساعات الافتتاح الخاصة بمكان التسليم. في أي حالة من حالات الطوارئ، يتعهد البائع بالقيام بما هو ضروري لتسليم المنتجات خارج ساعات العمل أو الأيام المذكورة أعلاه. وفي هذه الحالة ، يحتفظ البائع بحق تحويل التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بهذه الحالة على المشتري. وفي غياب استلام الكميات المتفق عليها بمكان التسليم المذكور في الطلبية ، في التاريخ والساعة المحددين ، على المشتري أن يسدد للبائع جميع المصاريف والتكاليف المحدثة من قبل عدم الالتزام هذا. في حالة توقيف عربة التسليم عن العمل بسبب المشتري ، يحتفظ البائع بحق فوترة تعويض إضافي عن كل ساعة توقف. كل تحويل لمسار شاحنة تسليم نحو عنوان آخر غير العنوان المذكور من قبل المشتري خارج شعاع كيلومتر واحد حول مكان التسليم المحدد ، يخضع لموافقة مسبقة و كتابية للبائع. في حالة الاتفاق ، يحتفظ البائع بحق فوترة تكلفة تحويل المسار على المشتري. وفي حالة تسليم جزئي من جراء البائع ، سيأخذ هذا الأخير على عاتقه مصاريف التسليم الإضافية رغم الحجم المتبقي والواجب تسليمه. إن الأوزان والمقاييس عند الانطلاقة يعتد بها ككميات مسلمة إلى غاية ثبوت ما يخالف ذلك من قبل المشتري. فيما يتعلق بغاز البترول المسال ، تتم الكميات المسلمة على أساس أحجام كما احتسبها عداد شاحنة التسليم. ستتم التسليمات إما بالبراميل ، أو بالخزانات أو بدون تعبئة.

المعبأ : يوثق بأعداد وبأوزان الطرود المذكورة بتذكرة النقل تجاه المرسل إليه. غير المعبأ : باستثناء المبيعات المتعلقة بغاز البترول المسال، يجب على المشتري أن يقوم حسب الحالة بواسطة القياس أو الوزن ، بكل المراجعات اللازمة أثناء التسليمات. يجب القيام بكل تسليمات المنتجات غير المعبأة وفق مسطرة البائع للتفريغ، تسلم نسخة منها للزبون الذي يتعهد باحترامها بكل دقة.

المطالب : ينبغي الإبلاغ عن كل خلاف يتعلق بالكمية المسلمة أو بمطابقة السلع المسلمة بالنسبة للطلبية ، وذلك أثناء التسليم في جدول التسليم أو في رسالة احتجاج موجهة إلى الممثل القانوني للبائع في أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام عمل ابتداء من تاريخ التسليم ، تحت طائلة عدم القبول، لن يتم قبول أي مطالبة بعد هذا الأجل.

المسؤولية : لا يمكن تحميل البائع مسؤولية عواقب المشتري المباشرة أو غير المباشرة ، الناجمة عن خلاف متعلق بالكمية المسلمة أو بجودة المنتجات. يتحمل المشتري كل خسارة أو ضرر يؤثر على منتجات أو أي ممتلكات للبائع، أو خاص بالغير، حدثت أثناء أو بعد عمليات التحميل أو التفريغ ، وذلك من جراء المشتري أو كل شخص ناشئ عنه . إن المنتجات المسلمة من قبل البائع مطابقة للأنظمة المعمول بها ، بحيث أن المشتري يكون المسؤول الوحيد عن استلامها ، وعن تخزينها وعن استعمالها حسب الشروط المطابقة للتنظيم.

مراقبة الجودة : يمكن إجراء مسطرة فحص جودة مواد التشحيم بمقتضى معيار "الجمعية

الأمريكية لاختبار المواد" بطلب من المشتري إلى البائع ، بحيث يتم التوضيح بأن المصاريف المتعلقة بذلك ستصبح على عاتق المشتري حصرياً. سيشكل كل طلب شواهد التحاليل الصادر عن المشتري موضوع أداء مصاريف إدارية إضافية.

إرجاع المنتجات، ما عدا في حالة خطأ البائع: في حالة طلب إرجاع المنتجات صادر عن المشتري بسبب خطأ في طلبية المشتري ، يمكن للبائع قبول هذا الإرجاع تحت الشروط التالية : يجب أن يشكل الإرجاع موضوع اتفاق مكتوب ومسبق بين البائع والمشتري؛ يجب إرجاع المنتجات في تاريخ التسليم؛ يجب أن تكون منتجات مواد التشحيم ومنتجات صيانة السيارات متوفرة دائماً في دليل سلع البائع الساري المفعول بتاريخ الإرجاع؛ لا يجب فتح تغليف المنتجات أو إتلافه ؛ يجب أن يتم إرجاع المنتجات على مسؤولية المشتري ؛ يجب على المشتري أن يتحمل مجموع مصاريف الإرجاع ؛ سيحصل المشتري على حسم مطابق لنسبة 90 % من قيمة الطلبية المسترجعة وسيلزم بتسديد مصاريف إدارية مقدرة بمبلغ 500 درهم مغربي بدون احتساب رسوم لكل إرجاع. إن هذه الشروط تراكمية تحت طائلة عدم قبول طلب الإرجاع.

إعارة معدات : تطبق إشتراطات هذه الفقرة على حالات بيع منتج يؤدي إلى إعارة معدات . تعهد جميع المعدات الموضوعة رهن تصرف المشتري من قبل البائع على سبيل عارية الإستعمال التي تنظمها المادة 830 و ما يليها من الظهير المؤرخ في 12 غشت 1913 بمثابة قانون الإلتزامات و العقود . يتمتع المشتري بأن يستعمل المعدات التي قدمها له البائع لأغراض أخرى غير الأغراض المرتبطة بتخزين و توزيع المنتوجات التي يبيعها البائع . ستظل المعدات ملكا غير قابل للتصرف فيه للبائع. لن يضع المشتري المعدات تحت تصرف الغير بدون موافقة مسبقة و مكتوبة للبائع ، كما يمنع عن تحويلها أو إجراء تغييرات على المعدات أو السماح بإضافة قطعة تبديلية أو مستعملة في إطار تشغيل المعدات ، دون موافقة مسبقة و مكتوبة للبائع. إبتداء من تاريخ وضع المعدات تحت التصرف من قبل البائع ، سيتحمل المشتري المخاطر و المسؤولية المرتبطة بحراستها . سيصبح المشتري المسؤول الوحيد تجاه الأغيار و تجاه موظفيه و سيقوم بتعويض البائع و الدفاع عنه و إخراجهم من الدعوى بشأن جميع الأضرار والخسائر ، المباشرة أو التبعية التي لحقت بالمعدات أو التي تسببت فيها هذه الأخيرة ، مثل خسارة أو تلف أو ضرر أو تلوث ، و جميع المطالبات أو المسؤوليات أو الطلبات ، و كل الدعاوي و المصاريف (بما في ذلك الصوائر القضائية) أو أحكام في هذا الصدد . لن يسأل البائع مراعاة للأضرار التي تسببت فيها المعدات إلا بشرط تقديم أدلة عيب خفي في المعدات ، و ستتحصر في الأضرار المباشرة . يتضح جليا أن المشتري لن يسوغه بأي شكل من الأشكال أن يمارس بنفسه أو يسمح للأغيار ، دائن أو غيره ، بممارسة أي حق حبس أو حجز على معدات الممون الموضوعة رهن تصرفه على سبيل تنفيذ هذه الوثيقة . يحتفظ البائع بحق استرجاع المعدات في أي وقت . سيقوم المشتري باكتتاب وثائق (بوليصات) التأمين المخصصة و المتعلقة بالمعدات من أجل ضمانها ضد جميع الأخطار على نفقتها.

شروط الأداء : باستثناء نقض خاص و كتابي، تكون جميع المبيعات واجبة الأداء ناجزة بواسطة كل وسيلة يقبلها البائع في الطلبية . يحتفظ البائع بحق تحديده للمشتري حدا أقصى للمبلغ الجاري وتعليق تمويل المنتجات على تقديم ضمانته ، باعتبار أجل الأداء الممنوح عند الاقتضاء. يمكن أن يؤدي عدم تسديد أي مبلغ عند حلول أجله ، بمجرد اعدار، إلى الاستحقاق الفوري لجميع المبالغ، وحتى المبالغ التي لم يتم استحقاقها والتي قد تكون مستحقة للبائع. بالنسبة لكل مبلغ لم يتم أدائه في أجل استحقاقه، تعادل عقوبة التأخير 10 % من المبلغ المستحق وغير مسدد. وإضافة إلى ذلك ، سيتم فوترة مصاريف الملف في مبلغ 500 درهم مغربي بدون احتساب رسوم على المشتري بمجرد التذكير الثالث. إن كل أداء جزئي تم بأي شكل من الأشكال من مبلغ فاتورة واحدة أو عدة فواتير البائع وكذا مبلغ أحسام استرداد السلع ، سيتم تقييده على جزء الحق. يمكن للبائع القيام بمقاصات بين المبالغ المستحقة له وغير مؤداة من قبل المشتري و المبالغ التي توجد بذمته والمستحقة عليه.

الملكية الفكرية: بموجبه ، يقر المشتري، بموجب هذه الاشتراطات، بأن جميع العلامات (بما يعنى ذلك العلامات ، التسميات التجارية ، الرموز والشعارات ، الموجودة في حوزة البائع أو شركات مجموعته ، وخاصة الرسوم والنماذج والأسماء التجارية المتحالفة التي تكون كياناتها المعنية في مجموعة البائع مالكة في أي وقت كان ، والتي تسجلها وتحميها بكل سرية مطلقة (في المغرب) تكون وستظل بغض النظر عن كل رخص الاستعمال، الملكية الحصرية للكيانات المعنية لمجموعة البائع، وبأن أي اشتراط من اشتراطات هذه العقدة لا يمكنه أن يمنع أو يحد بأي صفة كانت استعمال البائع لتلك العلامات في المغرب أو بأي طريقة أخرى. يقر المشتري بأنه لا يملك ولا يمكنه المطالبة بأي حق كان للملكية الفكرية على العلامات المذكورة أو المنتجات التي تم بيعها له من قبل البائع خارج اتفاقية صريحة بين البائع و المشتري. لا يجب على المشتري منازعة أو إنكار أو الطعن في الحق الحصري للبائع بشأن كل علامة من العلامات المذكورة أو في صحة أو حجية أي واحدة من العلامات المذكورة في المغرب أو في أي بلد آخر ، أو مساعدة أي كان في هذا الصدد.

القانون المطبق - اسناد ولاية قضائية : لا يطبق سوى القانون المغربي على العلاقات بين البائع والمشتري. كل اعتراض أو نزاع قد يمكن حدوثه بين البائع و زبنائه يتم عرضه على الاختصاص الحصري للمحكمة التجارية بالدار البيضاء ، وحتى في حالة ادخال الضامن في الدعوى أو تعدد المدعى عليهم.

فواتير البائع : تكون الكميات والنسب الأحادية مذكورة باللتر أو الكيلو أو بضعف وحدات القياس هذه، و المستحضرات المسلمة بدون تعبئة، في براميل، وفي براميل صغيرة، وفي صفائح محروقات، وفي حاويات، وبالوحدة بالنسبة للمنتجات و المستحضرات الأخرى. يعادل توقيع قسيمة التسليم من قبل المشتري قبول شروط البيع العامة هذه الخاصة بالبائع بدون تحفظ ، في غياب التصديق على الطلبية من قبل البائع.

مختلفات: يقترح البائع على المشتري خدمة استعادة الزيوت المستعملة من أجل إتلافها وفق التشريعات المعمول بها. يجب على المشتري أن يعرب عن اهتمامه لدى البائع من أجل الاستفادة من ذلك لكي يقوم بإعداد الخدمة. يحتفظ البائع بحق تغيير شروط البيع العامة هذه في كل وقت. في هذه الحالة، ستصبح شروط البيع العامة المطبقة هي الشروط الجاري بها العمل في تاريخ الطلبية المبرمة من قبل المشتري. إن النسخة العربية من شروط البيع العامة هذه متوفرة على موقع الانترنت الخاص بالبائع. في حالة تناقض بين النسخة الفرنسية و النسخة العربية، ترجح النسخة الفرنسية.

معالجة المعطيات ذات طابع شخصي.

طبقا للتنظيم المغربي ، يتوفر كل مشتري على حق الولوج إلى المعطيات المتعلقة به ، أو تغييرها أو تعديلها أو حذفها. لممارسة ذلك ، يكفي الاتصال بمصلحة التسويق ، إما عن طريق الموقع الإلكتروني أنترنيت الخاص بالبائع (www.total.ma) ، وإما عن طريق الهاتف بالاتصال بالرقم 0522431500 (سعر مكالمة محلية) ، وإما ببعث رسالة إلى عنوان مقر الشركة: طوطال المغرب ، مصلحة التسويق ، شارع محمد الزرقطوني رقم 146 – الدار البيضاء، 20000. يحتفظ البائع حق استعمال وتبادل المعطيات الشخصية الخاصة بمشترية مع شركائه لأغراض التسويق والإحصاءات.